A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/AC.96/917/Add.1
3 September 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة الخمسون

تقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامـــة عـــن حسابات صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن السنةالمنتهية فـــي ٣١ كـــانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

الإضافة ١ – التدابير التي اتخذت أو المقترح اتخاذها استجابة للتوصيـلت الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعيـــة العامـــة عـــن حسابات صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحـــدة الســـامي لشؤون اللاجئين عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

أولاً- مقدمة

١- وفقاً للفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٧ المؤرخ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، يقدم التقرير التالي عن التدابير التي اتخذتها أو ستتخذها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، كما وردت في الفقرة ١٢ من تقريره (A/AC.96/917). وكل الإشارات الواردة في النص تتصل بهذه الوثيقة، ما لم يبين خلاف ذلك.

إدارة الشؤون المالية

ثانياً- التوصية ١٢(أ)

٢- أن تعامل السلف المقدمة إلى الشركاء المنفذين بوصفها مستحقات لدى تقديم السلف وأن يعطى الإذن بصرفها لدى تلقي تقارير مالية مرضية؛ وأن تثابر على بذل جهودها الرامية إلى تصفية الأرصدة المعلقة للسلف النقدية بشكل سريع، ولا سيما الأرصدة التي تعود إلى سنوات سابقة (الفقرة ٢٧)؛

التدابير التي اتخذتها الإدارة

استعرضت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الممارسات المحاسبية المتعلقة بمعاملة الدفعات المقدمة إلى الشركاء المنفذين وبالتقارير الواردة منهم. وقد اتفقت الإدارة، مع الأخذ "بمشروع النُظم المتكاملة" الجديد، على أن تعتبر المفوضية الدفعات المقدمة إلى الشركاء سلفة عمل وأن تسجلها كأصل جارٍ (أي كذمة)، وأن تقوم، في الوقت ذاته، بتسجيل النفقة وبإنشاء التزام. أما ذلك الجزء من الدفعات الذي لم يبلَّغ عنه في نهاية السنة، فسوف يسجل كذمة. وإن التغييرات المقترحة تتوخى الأخذ بمحاسبة تفصيلية لم تصمَّم النظم الراهنة لاستيعابها ولا يمكن تعديل هذه النظم بطريقة فعالة من حيث الكلفة لاعتماد تلك المحاسبة. ولن تتمكن المفوضية من اعتماد الممارسة المحاسبية الجديدة إلا عندما يتم تنفيذ مشروع النظم المتكاملة المقترح. ويتوقع أن يتم التنفيذ على مراحل ولذا، فإن الأثر الكامل للتغيير المحاسبي لن يظهر في الحسابات إلا بعد استكمال التنفيذ. ولا يتوقع أن يتم ذلك فيما يتعلق بحسابات ١٩٩٩ و٢٠٠٠.

وخفضت الأرصدة المستحقة من الشركاء تخفيضاً كبيراً، ويرجع ذلك إلى الجهود المكثفة التي بذلتها المفوضية للحصول على تقارير من الشركاء وإلى الأخذ بتدابير صارمة جديدة تكفل عدم تقديم المزيد من الدفعات إذا لم يقدم الشركاء المنفذون التقارير المطلوبة.

أما الحالة الموصوفة في الفقرة ٢١ من التقرير، فقد تحسنت وتم تخفيض الرصيد المتبقي عن الفترة ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧ من ٦٣,٥ مليون دولار في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٩ إلى ٤٠,٤ مليون دولار في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٩.

وفيما يتعلق بمشاريع ١٩٩٨، فإن الحالة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٩، كما وصفت في الفقرتين ٢٢ و٢٣ من التقرير، ليست حالة غير معتادة بعد مضي ثلاثة أشهر على انتهاء السنة نظراً إلى أنه لم يقدم بعد تقرير عن نسبة مئوية معينة من الدفعات المقدمة إلى الشركاء المنفذين. ويعزى هذا الأمر، أساساً، إلى أن فترات تصفية المشاريع تستغرق ثلاثة أشهر بعد إقفال حسابات المفوضية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وإلى أن موعد التقرير النهائي يستحق بعد فترة التصفية بشهر، أي في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، في حين أن مجلس مراجعي الحسابات نظر في الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. أما مبلغ الـ ٩٢,٨ مليون دولار في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٩، الذي يمثل ٢٦,٨ في المائة من مبلغ الـ ٣٤٦,٤ مليون دولار المنفق عن طريق الشركاء المنفذين في عام ١٩٩٨، فقد خُفِّض إلى ٣٦,١ مليون دولار في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٩.

ثالثاً- التوصية ١٢(ب)

٣- تقييم أسباب عدم امتثال المعني من الشركاء المنفذين الحكوميين وغير الحكوميين لشرط تقديم شهادات مراجعة الحسابات حسب ما تقضي به الاتفاقات الفرعية؛ والقيام، بالتشاور مع مجلس مراجعي الحسابات، بوضع استراتيجية لكفالة الحصول على ما يكفي من شهادات مراجعة الحسابات، استناداً إلى مادية كل مشروع من المشاريع وإلى مستوى الخطر الظاهر فيه، بهدف توفير الدليل الكافي دعماً لصحة ما يبلغ عنه الشركاء المنفذون من نفقات (الفقرة ٣٥(أ) و(ب))؛

التدابير التي اتخذتها الإدارة

'١' ستقوم "شعبة إدارة الموارد" و"إدارة العمليات"، خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٩، بتقييم معدل الامتثال فيما يتعلق بمشاريع ١٩٩٨ وستحددان، استناداً إلى النتائج، سبب عدم تمكن بعض شركاء المفوضية المنفذين من الامتثال لشرط تقديم شهادات مراجعة حسابات.

وتوجز أدناه حالة الامتثال عن عام ١٩٩٨، حسب الفئة، في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٩:

الشركاء الحكوميون: ٢,٥ في المائة
المنظمات غير الحكومية الدولية: ٤٣,١ في المائة
المنظمات غير الحكومية الوطنية: ٢٢,٢ في المائة

ويبلغ معدل الامتثال الإجمالي ٣٠ في المائة، وتتوقع المفوضية أن يصل هذا المعدل إلى نحو ٧٠ في المائة في نهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٩.

وتعتقد المفوضية أن أغلبية المنظمات غير الحكومية الدولية سترد بالإيجاب، كما كان الحال بالنسبة لعام ١٩٩٧ إذ بلغ معدل الامتثال ٨٣ في المائة. أما بشأن المنظمات غير الحكومية الوطنية، فستواصل المفوضية جهودها التعليمية والتدريبية، فضلاً عن مساعدة هذه المنظمات على تحديد هيئات مستقلة لمراجعة الحسابات من أجل القيام بهذا العمل. ويبلغ معدل الامتثال في عام ١٩٩٧، فيما يتعلق بهذه الفئة، ٥٢,٣ في المائة.

أما فيما يتعلق بالشركاء الحكوميين، فإن تأثير المفوضية محدود. ويضاف إلى ذلك أنه لا خيار للمفوضية، في بلدان معينة، سوى العمل مع شركاء حكوميين.

وللتعجيل بالامتثال لشرط تقديم تقارير مراجعة الحسابات ولتحسين معدل هذا الامتثال، يمكن أن تنظر المفوضية في دفع تكاليف عمليات مراجعة الحسابات هذه لإتاحة المجال لمراجعي الحسابات الحكوميين لإعطاء أولوية للأنشطة التي تمولها المفوضية بدلاً من إعطائهم أولوية لمجالات أخرى خاضعة لولايتهم. وهذا التغيير في السياسة سوف يستتبع تكاليف إضافية يتعين أن توافق الجهات المانحة على تمويلها.

ورغم انخفاض معدل الامتثال الحالي، تتوقع المفوضية استلام تقارير أخرى عن مراجعة الحسابات. فقد أبلغت إحدى الحكومات المفوضية رسمياً بأن بياناتها المالية المراجعة عن عام ١٩٩٨ ستتاح للمفوضية بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وتلقت المفوضية أيضاً، في الآونة الأخيرة، شهادات مراجعة حسابات عن مشاريع نفذت في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ من رئيس مراجعي الحسابات لدى حكومة أخرى تجري مراجعة الحسابات مرة كل سنتين.

ويبلغ معدل امتثال هذه الفئة، فيما يتعلق بمشاريع ١٩٩٧، نسبة ٥٦,٣ في المائة.

'٢' توافق المفوضية على توصية مجلس مراجعي الحسابات وستشرع في إجراء مناقشات مع المجلس خلال عملية مراجعة الحسابات المقبلة في مقر المفوضية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

وكجزء من عملية تجديد نُظم المفوضية الجارية حالياً والتحليل المقبل للفجوة بين النظم "القديمة" والاشتراطات الحالية والمقبلة وما يعرضه المورد المنتقى، يجري درس مسألة اتباع نهج منظم لتحليل المخاطر المالية وتقييم أداء الشركاء المنفذين للمفوضية، وتوضع اللمسات الأخيرة على ورقة سياسة عامة سوف تعرض على مجلس مراجعي الحسابات لتبادل الآراء.

قضايا الإدارة

رابعاً- التوصية ١٢(ج)

٤- أن تعمل على أن تكون خطط العمل محددة البرامج وأن تعد بوصفها جزءاً لا يتجزأ من عملية تخطيط المشاريع ورصدها (الفقرة ٥٣)؛

التدابير التي اتخذتها الإدارة

إن شرط إعداد خطط عمل جزء لا يتجزأ من عملية تخطيط مشاريع المفوضية وهو يرد في الفقرة ١-١ من الفرع ٤-٣ من الفصل ٤ من دليل المفوضية. وتنص هذه الفقرة على وجوب إعداد خطط العمل "حسب الانطباق". ويعني هذا، ضمنياً، أن بعض المشاريع قد لا تتطلب خطة عمل مفصلة. ويرجع هذا الوضع إلى أن الكثير من مشاريع المفوضية تغطي أنشطة متكررة لمساعدة اللاجئين وإلى أن الطبيعة المتكررة لهذه الأنشطة تجعل من وضع خطة عمل لها من قبيل التكرار. وعلاوة على ذلك، يكون مطلوباً من المفوضية أن ترد بسرعة في حالات الطوارئ ولا تعود هناك أية جدوى من خطط العمل عندما تكون الحالات متقلبة.

وسوف تبدأ المفوضية العمل، على مراحل، اعتباراً من عام ٢٠٠٠ وكجزء من نظام إدارة العمليات الجديد الذي وضعته، ببرامجيات جديدة توفر تسلسلاً هرمياً للأهداف يتيح إدراج النواتج والأنشطة في مبرمج مواعيد، مما يتيح خطة عمل للتنفيذ، حيثما كان ذلك منطبقاً.

خامساً- التوصية ١٢(د)

٥- بأن تمارس رقابة أشد على التقدم المحرز في عمل الشركاء المنفذين من أجل ضمان تحقيق الأهداف المحددة؛ ... وبأن تسترد الوفورات البالغة ٣٦٨ ٣٧١ دولاراً من الشركاء المنفذين المعنيين بالأمر (الفقرة ٦٨)؛

التدابير التي اتخذتها الإدارة

درس مكتب الفرع المعني، باستفاضة، المسألة التي تطرق إليها مجلس مراجعي الحسابات والمتعلقة بتناقص الانفاق على بعض البنود وما يقابله من فرط الانفاق على بنود أخرى، بما في ذلك أواني الطبخ والثلاجات. وعلى الرغم من طلب ايضاحات، لم تقدم الحكومة الشريكة تفسيراً إضافياً. وجدير بالذكر أن هذا الشريك قدم مساهمة مالية ذات شأن للعملية الطارئة التي جرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ لصالح اللاجئين. وطلب مكتب الفرع إلى الحكومة الشريكة، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، السماح لموظفي المفوضية بالقيام بعملية مراقبة مالية من أجل التحقق من تطابق الانفاق الفعلي للشريك مع تقرير المكتب الميداني، إلا أن هذا الطلب رُفض بشدة.

وسيواصل مكتب فرع المفوضية السعي لدى الحكومة الشريكة لتأمين التسديد وتذكير هذه الحكومة بأهمية التقيد بالشروط المتفق عليها بين الطرفين بشأن تنفيذ المشروع.

سادساً – التوصية ١٢(هـ)

٦- بأن تقوم باستعراض المشاريع المكتملة لضمان إقفالها بالشكل المناسب (الفقرة ٧٦).

التدابير التي اتخذتها الإدارة

تنشط دائرة الموارد المالية في اتخاذ تدابير لمعالجة مسألة إقفال المشاريع في الوقت المناسب. ويكرس أحد الموظفين المؤقتين، حالياً، وقته كاملاً لاستعراض المشاريع والمشاريع الفرعية وإقفالها. وشُرع في اتخاذ ترتيبات إضافية لاستخدام موظفين اثنين لمدة ثلاثة أشهر لمواصلة معالجة تراكم المشاريع والمشاريع الفرعية التي تنتظر الإقفال.

سابعاً – التوصية ١٢(و)

٧- تحديث الخطط التي ما زال يتعين تنفيذها في إطار مشروع دلفي وترتيب أولوية الأنشطة التي يمكن تنفيذها بالموارد المتاحة؛ ورصد تنفيذ تلك الخطط لضمان تحقيقها لأهدافها (الفقرة ١٠٦).

التدابير التي اتخذتها الإدارة

بالإشارة إلى الفقرة ٩٣ من التقرير، لا بد من التسليم الآن بأن عدداً من الإجراءات المتوخاة في إطار خطة عمل مشروع دلفي (ورقة غرفة الاجتماعات EC/46/SC/CRP.48 المقدمة إلى الاجتماع الرابع للجنة الدائمة التابعة للجنة التنفيذية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦) طموح أكثر مما ينبغي من حيث الإطار الزمني المقدر. ولم يتم الاعتراف في ذلك الوقت بأن المجهود الهادف إلى التغيير والجاري تحت مظلة مشروع دلفي يعتبر أكبر مشروع داخلي قامت به المفوضية حتى الآن ويتطلب استثمارات كبيرة في الموارد كي يحقق أهدافه. وفضلاً عن ذلك، يتوقف عدد من التغييرات المتوقعة على تطبيق النظم الجديدة التي ستحل محل النظام المالي القائم لدى المفوضية. ويبين الجدول التالي الأعمال المتعلقة بمشروع دلفي والواردة في الفقرات ٩٢ إلى ٩٩ من التقرير:

العمل المقرر في إطار مشروع دلفي	التعليق	الأعمال الأخرى المخطط لها	الإطار الزمني
وضع أهداف قابلة للقياس لأنشطة المساعدة	يشدد في "نظام إدارة العمليات" الجديد على تسلسل هرمي للأهداف باستخدام نهج "الإطار المنطقي". ويجري اعتماد ذلك تدريجياً في تخطيط الوثائق ويشمل نواتج قابلة للقياس من خلال إدخال مؤشرات.	سيتم الأخذ بمنهجية التخطيط الجديدة في الميدان عن طريق تنظيم سلسلة من الحلقات التدريبية وتوفير أدوات دعم برامجية.	سينظم قسم نظام إدارة العمليات حلقات تدريبية ابتداء من آخر ١٩٩٩ لغاية ٢٠٠١ لضمان تغطية شاملة. وسيوفر دعم برامجي جديد خلال دورة عام ٢٠٠٠، فضلاً عن تدريب على استخدامه.
وضع مبادئ توجيهية ومعايير وقواعد ومؤشرات ومعالم قياسية للتغشيل، ووضع آليات تقييم ذاتي.	(أ) صدر "نظام إدارة المعلومات والمعارف" الجديد في نيسان/أبريل ١٩٩٩ على قرص مدمج بذاكرة مقروءة فقط (CD-ROM) للميدان. وهو يتضمن قسماً كبيراً عن الإرشاد التشغيلي.	(أ) سيصدر نظام إدارة المعلومات والمعارف مرة كل ستة أشهر، بما في ذلك تقرير مستوفى عن الإرشاد التشغيلي.	(أ) سيكون الإصدار القادم لنظام إدارة المعلومات والمعارف في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وسيكون مصحوباً ببيانات عن مواد الإرشاد التشغيلي صادرة عن قسم نظام إدارة العمليات.
	(ب) ساهمت المفوضية في عمل "مشروع الكرة الأرضية" الذي يتوخى إنشاء مجموعة من المعايير والمؤشرات العالمية الدنيا في المجالات الأساسية (توفير الماء والمرافق الصحية، والمأوى، وتخطيط المواقع، والتغذية، والخدمات الصحية، والمعونة الغذائية).	(ب) تبحث المفوضية أنسب سبيل لإدراج ذلك في إرشادها التشغيلي لاستخدامه في الاتفاقات مع الشركاء المنفذين.	(ب) سيعاد تصميم شكل المشروع ليضم الإطار المنطقي بغية تقديمه خلال دورة عام ٢٠٠٠. وسيتضمن ذلك عمودين يبينان مؤشرات الأداء ووسائل التحقق.
	(ج) تخطط المفوضية لإعادة إدخال آلية تقييم ذاتي موحدة إلى مشاريعها.	(ج) سيتم الأخذ بشكل وإرشاد جديدين للتقييم الذاتي في فصل ٤ منقح (إدارة المشاريع)	(ج) سيضع قسم نظام إدارة العمليات الصيغة النهائية لذلك خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠ وسيُصدر نظام إدارة المعلومات والمعارف في شكل قرص مدمج كما سيدرجه في التدريب الذي يوفره القسم.

العمل المقرر في إطار مشروع دلفي	التعليق	الأعمال الأخرى المخطط لها	الإطار الزمني
تحسين إدارة مستويات الالتزامات	من المخطط أتمتة ذلك كعملية "أموال متاحة" في الوحدة المالية لمشروع النظم المتكاملة. وقد تم انتقاء نظام البرامجيات الجديد.	سيجري قريباً تحليل للفجوات لتحديد ما قد يلزم إدخاله من تعديلات على النسخة الموحدة من البرامجيات الجديدة.	ستقوم دائرة الموارد المالية بالتنفيذ خلال السنوات الثلاث القادمة في إطار مشروع النظم المتكاملة وتحت إشراف دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية.
وصل المكاتب الميدانية بشبكة إنترنيت	وفرت لخمسة مواقع ميدانية، بحلول نهاية ١٩٩٨، فرصة الوصول إلى إنترنيت وهذا العدد يتزايد باطراد خلال عام ١٩٩٩.	سيواصل مد شبكة إنترنيت إلى المواقع الميدانية مع مراعاة الهياكل الأساسية الوطنية للاتصالات الموجودة محلياً.	تخطط وحدة خدمات إنترنيت في دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية لربط أغلبية الموظفين بحلول عام ٢٠٠٠.
تخفيض عدد الموظفين في المقر ليتسنى وضعهم في مبنى واحد.	تم إحراز بعض التقدم ونقلت عدة وحدات إلى المبنى الرئيسي في المقر إثر تخفيض عدد الوظائف في ١٩٩٧ و١٩٩٨. إلا أن وجود حالات طوارئ جارية، كما في كوسوفو، يعني أن حجم المقر قد استقر في الوقت الحاضر.	على الرغم من أنه سيتم إبقاء الاحتياجات من الموظفين في المقر قيد الاستعراض، لا يتوقع في هذه المرحلة، نظراً إلى العمليات الراهنة، أن يتسنى وضع جميع الموظفين في مبنى واحد.	ستبقي شعبة إدارة الموارد هذا الأمر قيد الاستعراض.

وسيتم رصد الأعمال والأطر الزمنية المبينة أعلاه من أجل ضمان تحقيق الأهداف المعلنة تحت عنوان "الأعمال الأخرى المخطط لها".

- - - - -